



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

منشور عام

رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥

فى إطار حرص الحكومة على ترشيد وضبط الإنفاق لتخفيف الأعباء المالية عن كاهل الموازنة العامة وخاصة فى مجال تشغيل السيارات المملوكة للدولة .

ونظراً لما تلاحظ لوزارة المالية فى الآونة الأخيرة من تزايد الإنفاق على تشغيل السيارات .

لذلك تسترعى وزارة المالية نظر كافة الجهات إلى ضرورة الالتزام بالضوابط والقواعد التى من شأنها الحد من الإنفاق على تشغيل السيارات وأهمها :

- الالتزام بتطبيق قواعد استخدام السيارات الحكومية والقطاع العام وما تصدره اللجنة الرئيسية للسيارات بالهيئة العامة للخدمات الحكومية من قواعد وتعليمات فى شأن استخدام هذه السيارات .
- التخلص من السيارات غير الاقتصادية فى التشغيل من واقع تقارير فنية ومالية تعدها لجان متخصصة يتم تشكيلها بكل جهة .
- الالتزام بكميات الوقود المقررة شهرياً للسيارات طبقاً لمعدلات الاستهلاك الصادرة عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالكتاب الدورى رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ .
- الالتزام بكميات الوقود المقررة للسيارات المخصصة بأرقام ملاكى لانتقالات كبار العاملين والوفود الأجنبية وعدم تجاوزها إلا بموافقة السلطات المعنية بذلك والمحددة بكتاب دورى الهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠١ .
- الالتزام بلائحة التشغيل والصيانة والإصلاح ومعدلات استهلاك قطع غيار سيارات الركوب الحكومية الصادرة عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالكتاب الدورى رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ .



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

- استخدام الغاز الطبيعي كوقود بدلاً من البنزين أو السولار وذلك بحسب الحالة الفنية لكل سيارة وعمرها التشغيلي وتكلفة التحويل وغيرها من العوامل من واقع دراسة تجريها لجنة متخصصة يتم تشكيلها بكل جهة وفي حدود ما يدرج من اعتمادات بموازنتها لهذا الغرض .
- الالتزام بسداد الاشتراكات الشهرية المقررة ضمن قواعد استخدام السيارات والتعليمات التي تصدر عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية في هذا الشأن مع تحديد المسؤولية عن عدم تحصيل أو سداد تلك الاشتراكات وتشديد العقوبة على المتسبب .
- إعادة النظر في خطوط سير السيارات المعمول بها حالياً لتحقيق أقصر مسافات السير الممكنة مع الابتعاد قدر الإمكان عن الطرق المزدحمة توفيراً للوقود المستهلك - على أن يتم الالتزام بكل دقة بخطوط السير التي تعتمد من السلطة المختصة بكل جهة ومحاسبة السائقين الذين يخالفونها .

هذا وتؤكد وزارة المالية على التزام كافة الجهات بموافاة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بكل ما تطلبه من بيانات في الوقت المناسب لزوم ما تجريه من دراسات حول ترشيد الإنفاق على السيارات الحكومية - وكذا تمكين مفتشي الهيئة من الإطلاع على كافة السجلات والمستندات اللازمة لأداء عملهم ، مع ضرورة تنفيذ ما يصدر عن الهيئة من توجيهات بناء على ما تسفر عنه أعمال التفتيش من ملاحظات .

وزير المالية

(دكتور/ يوسف بطرس غالى)

فى : ٢٠٠٥ / ٦ / ٢٢